

وعلى ما ذكرتموه يسقط من لفظ حديث إسرائيل فكتب، لأن معناه عندهم فأخذ الكتاب فمحا على رواية شعبة.

والصواب في الجمع بين الحديثين أن يكون قال لعلي امح رسول الله واكتب محمد بن عبدالله فلما أبي من (٣٧) ذلك علي رضي الله عنه أخذ رسول الله ﷺ الكتاب فمحا رسول الله ﷺ وكتب محمد ابن عبدالله.

وهذا وجه صحيح في الجمع بينهما، لأنه استعمل الزائد من لفظ الأحاديث كلها وحلها على ظاهرها وحقيقتها، وكان ذلك أولى من تأويلكم في الجمع بينهما، لأنكم تسقطون لفظة كتب أو تعدلون عنها ظاهرها فتحملونها على أنه أمر من يكتب، وتحملون محاً على أنه باشر المحو وأحدهما معطوف على الآخر.

وهذا غاية التحكم دون دليل ولا ظهير (٣٨) فكان ما قلناه أولى (٣٩).

---

(٣٧) ترد أبي متعدية مباشرة، وتتعدى بالواسطة إذا ضمنت معنى أحد الأفعال اللازمة المرادفة.

(٣٨) ظهير: معين ومناصر، ولم يوفق في إيراد هذه الكلمة في هذا السياق لأن معناها قلق.

(٣٩) قال أبو عبدالرحمن: لم يوفق الباجي في هذا الجمع، ولم يأخذ بجميع الزائد كما أراد، والسبب في ذلك أنه لم يتقص أحاديث غير البراء. قال أبو عبدالرحمن: وقد ثبت من هذه الأحاديث النص العيني بأن الرسول =